منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 355، جنيف، 17-27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

القسم المؤسسي

INS

التاريخ: ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند الخامس من جدول الأعمال

آخر المستجدات عن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية

غرض الوثيقة

توفر هذه الوثيقة آخر المستجدات عن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية (انظر مشروع القرار في الفقرة ٤٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف الاستراتيجية.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميع النتائج السياسية والنتيجة التمكينية ألف: تحسين المعارف والابتكار والتعاون والتواصل من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: مجموعة العلاقات الخارجية والمؤسسية، أمانة التحالف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.350/INS/5؛ الوثيقة GB.349/INS/4؛ الوثيقة GB.349/PV(Rev.1)؛ الوثيقة GB.347/INS/4؛ الوثيقة GB.347/INS/4/Additional information؛ الوثيقة GB.347/PV(Rev.)؛ الوثيقة GB.346/INS/17/1؛ الوثيقة GB.346/PV.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

مقدمة

١. أقرّ مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣) مقترح المدير العام بإنشاء تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية (فيما يلي "التحالف") وطلب من المدير العام أن يعدّ تقارير منتظمة عن التقدم الذي يحرزه التحالف ويقدمها له في دوراته المقبلة.[١]

٢. وتوفر هذه الوثيقة آخر المستجدات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإنشاء التحالف، بما في ذلك معلومات محدثة عن مشاركة الشركاء فيه وأنشطة مجموعة التنسيق التابعة له والمنتدى السنوي لعام ٢٠٢٥ ومواضيع عمله.

تحالف يعمل بكامل طاقته

٣. أصبحت هيكلية التحالف الذي أقره مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣ جاهزة بالكامل الآن، بما في ذلك المنتدى ومجموعة التنسيق والأمانة. وجرى تفعيل وسائل التدخل الثلاث الخاصة به - العمل والتعاون؛ التواصل والدعوة؛ نشر المعارف - وأجرت ١٤ تدخلاً رئيسياً تتناول أولوياته المواضيعية.

٤. وتلقى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي معلومات منتظمة عن آخر المستجدات وأكّد باستمرار دعمه لهذه المبادرة وشدد على القيمة المضافة للتحالف باعتباره منصة فريدة تربط بين مختلف برامج العمل وتدمج ولاية منظمة العمل الدولية في أطر السياسات الأوسع نطاقاً وتحفز العمل متعدد القطاعات وتعزز الاتساق. وتسهم المشاركة الطوعية للشركاء في توليد تأثير مضاعف للتحالف يحفز على التعهد بالتزامات أوسع نطاقاً ويرتقي بحلول متكاملة تجعل برنامجه متمحوراً حول الإنسان ويضع في صميمه الأبعاد المتعلقة بعالم العمل، ويمكّن الشركاء في الوقت نفسه من المضي قدماً في تنفيذ ولاياتهم وأولوياتهم الوطنية.

٥. وأنشئت مجموعة التنسيق التي تتشارك في رئاستها حالياً حكومة البرازيل في نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.[٢] وعقدت اجتماعاتها في أيار/ مايو ٢٠٢٤ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥ لاستعراض التقدم الذي أحرزه التحالف وتقديم الإرشادات بشأن أولوياته وضمان الاتساق بين المبادرات المختلفة. وقد أدى أعضاؤها دوراً نشطاً للغاية في تعزيز أنشطة التحالف. وستنتهي ولايتهم الحالية في أيار/ مايو ٢٠٢٦، مما سيستدعي اختيار أعضاء جدد في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦.

مشاركة الشركاء

٦. بغية تسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال العدالة الاجتماعية بما يتجاوز ويثري الانشطة الحالية، يهدف التحالف إلى تهيئة حيز تعاوني يمكن للشركاء من خلاله إتاحة الفرص الفردية والجماعية لزيادة نطاق وتأثير إجراءاتهم الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن المتوقع أن يلتزم الشركاء بالنهوض بالعدالة الاجتماعية على المستوى الوطني والإقليمي و/أو الدولي من خلال دعم خطة مشتركة من أجل مجتمع ينعم بالعدالة الاجتماعية وبازدهار مشترك، يكون فيه لجميع البشر "الحق في العمل من أجل رفاههم المادي وتطورهم الروحي في ظروف يتمتعون فيها بالحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص".[٣]

٧. وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، بلغ عدد الشركاء المنضمين إلى التحالف أكثر من ٣٩٠ شريكاً من كافة الأقاليم الجغرافية، يمثلون الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسلطات المحلية والمنشآت وشبكات الأعمال والمنظمات غير الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث. وحيث إنّ التحالف يدرك تنوع ولايات هؤلاء الشركاء وأولوياتهم ومجالات خبرتهم، فإنه يعزز مشاركتهم من خلال تسهيل إرساء علاقات تعاون تتلاءم مع اهتمامات الشركاء وتنعكس في خطط مشاركتهم الفردية، بغية تحقيق هدف شامل يتمثل في استدامة التعاون الهادف على المدى الطويل.

---

[١] الوثيقة GB.349/PV(Rev.1)، الفقرة ٢٦٥.

[٢] يمكن الاطلاع على قائمة الأعضاء في مجموعة التنسيق في الموقع الإلكتروني للتحالف.

[٣] منظمة العمل الدولية، إعلان فيلادلفيا، الجزء ثانياً(أ).

٨. وسيواصل المكتب في مقره وفي الميدان المشاركة مع الشركاء المحتملين، مع إيلاء اهتمام خاص للتنوع الجغرافي وأوجه التكامل بين ولاياتهم. ومن شأن تأسيس شبكة شراكات متوازنة أن يعزز التأثير الجماعي للتحالف.

٩. وتؤدي المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث الشريكة للتحالف دوراً بارزاً من خلال توليد المعارف ونشرها وتوفير المعلومات اللازمة لوضع السياسات القائمة على البيّنات ودمج العدالة الاجتماعية في التعليم والحوار العام. وبغية دعم مشاركتها، عُقد اجتماع مخصص عشية المنتدى في ١١ حزيران/ يونيه ٢٠٢٥ بمبادرة من معهد جنيف للدراسات العليا عبر منصة "التفكير الاستباقي من أجل التغيير المجتمعي" التابعة له.[٤] وبحثت هذه المناقشة السبل الممكنة لحشد الشبكة الأكاديمية من أجل تعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين والمساهمة في تحديد مواضيع عمل التحالف، بما في ذلك من خلال إشراك الشباب وتنفيذ التدخلات الرئيسية البالغ عددها ١٤ تدخلاً. ويجري حالياً عقد مناقشات للمتابعة، لا سيما على المستوى الإقليمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما يتم تشجيع الشركاء الأكاديميين على توليد ونشر المعارف بسخاء أكبر من خلال البحوث ووحدات التدريس والمشاريع التي يقودها الطلاب أو المشاريع التعاونية التي تتماشى مع هذه التدخلات الرئيسية.

المنتدى السنوي

١٠. المنتدى السنوي التحالف هو اجتماع يعقده الشركاء كل عام لمناقشة القضايا المواضيعية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، فضلاً عن التحديات والفرص والحلول المحتملة من أجل دعم تحقيق أهداف التحالف. وعقب النسخة الافتتاحية في عام ٢٠٢٤، جمع منتدى عام ٢٠٢٥ أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك حضورياً وتابع أكثر من ٥ ٠٠٠ ممثل عن الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية المناقشات عبر الإنترنت. وتخلل المنتدى خطاباً برنامجياً لرئيس الجمهورية الدومينيكية ومشاركة نشطة من جانب ٤٧ وزيراً وقادة منظمات الشركاء الاجتماعيين وممثلين عن المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، مما يجسد الطابع متعدد الأطراف الذي يتسم به التحالف.[٥]

١١. وضم المنتدى في عام ٢٠٢٥ جلسة عامة رفيعة المستوى وجلسات تفاعلية ركزت على التدخلات الرئيسية للتحالف، سلطت الضوء على قدرة التحالف الفريدة على استقطاب مختلف الأطراف الفاعلة لوضع حلول قابلة للتنفيذ ومتمحورة حول الإنسان، بما في ذلك على المستوى الوطني. وأكّد الشركاء مراراً وتكراراً خلال المناقشات على أهمية التحالف بوصفه منصة قوية للعمل المنسق والتعلم بين الأقران والابتكار الشامل على مستوى السياسات، قادرة على الانتقال من القول إلى الفعل في تحقيق العدالة الاجتماعية.

١٢. وأفادت المشاورات مع الشركاء بأنّ منتدى عام ٢٠٢٥ حقق نجاحاً كبيراً. ومن المقترح أن تنعقد نسخة عام ٢٠٢٦ من المنتدى خلال الدورة ١١٤ (٢٠٢٦) لمؤتمر العمل الدولي بغية تعزيز المشاركة في المنتدى من أجل الاستفادة من حضور مختلف الأطراف المعنية في المؤتمر. كما يجري النظر في توفير فرص أكبر للشركاء كي يترأسوا جلسات محددة أو يشاركوا في رئاستها، فضلاً عن توفير مساحات مخصصة للعروض والحوارات، مما يعزز الطابع التعاوني ومتعدد الأطراف الذي يتسم به التحالف.

◄ تحديد مواضيع العمل

١٣. تركّز مواضيع عمل التحالف التي تسترشد بالمناقشات السابقة في لمجلس الإدارة وتقودها منظمة العمل الدولية، على المجالات المواضيعية الستة التي أقرها مجلس الإدارة في دورته ٣٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٢٣) والتي شكّلت نقطة انطلاق للمناقشات بين المكتب والشركاء.[٦] واستفاد التحالف من مدخلات الشركاء في تحديد التدخلات الأساسية في هذه المجالات المواضيعية التي يمكن أن تحفز على العمل التحويلي متعدد أصحاب المصلحة. وقد تم تحديد هذه المجالات من مزيج من الندوات التفاعلية التي أجراها الشركاء عبر الإنترنت والتبادلات المواضيعية أثناء المنتدى الافتتاحي، مما ساعد على إرساء الأولويات المشتركة وفرص التعاون بين شركاء التحالف. وعُرضت مقترحات أولية في الدورة ٣٥٢ لمجلس

[٤] انظر: Geneva Graduate Institute, TASC Platform

[٥] يمكن الاطلاع على مقاطع فيديو للمنتدى ومحضر الأعمال على الموقع الإلكتروني للتحالف.

[٦] التصدي لعدم المساواة والتمييز والاستبعاد؛ إعمال حقوق العمل بصفتها من حقوق الإنسان وضمان كرامة الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية؛ توسيع نطاق الوصول إلى العمالة المنتجة والمختارة بحرّية وإلى المنشآت المستدامة والقدرات المتاحة لها؛ توفير الحماية وبناء القدرة على الصمود؛ تعزيز الانتقالات العادلة والبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والتجارة والاستثمار؛ تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي.

الإدارة (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤) للحصول على الإرشادات من الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، ومن ثم جرى تقديمها إلى مجموعة التنسيق للحصول على الإرشادات النهائية. وقد وضع المكتب القائمة النهائية للتدخلات بعد سلسلة من الاجتماعات عقدت بين آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٢٥. وهذه القائمة ليست شاملة وقد تتطور مع مرور الوقت متى لاحت فرص جديدة. وتتباين التدخلات في نطاقها ودرجة اكتمالها: فبعضها عبارة عن أطر عمل واسعة النطاق، في حين يركّز بعضها الآخر على أنشطة محددة أو منصات لتبادل المعارف؛ وبعضها قيد التشغيل بالفعل، بينما لا يزال بعضها الآخر قيد الإعداد ويعتمد على حشد موارد إضافية.

١٤. ودُعي الشركاء إلى دعم تدخل واحد أو أكثر من هذه التدخلات الرئيسية، إلى جانب أية إجراءات جماعية أو فردية أخرى يرغبون في الالتزام باتخاذها. وتتولى منظمة العمل الدولية تنسيق كل تدخل، بقيادة إحدى إدارات السياسات و/أو وحدة أخرى، بما يتماشى بصورة تامة مع البرنامج والميزانية في منظمة العمل الدولية. ويجري العمل على إنشاء فريق أساسي من الشركاء لكل تدخل من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الطرائق المتعلقة به وتيسير التواصل بين الشركاء ورصد النتائج المحققة وعرضها، بما يتوافق مع أطر الرصد الحالية لمنظمة العمل الدولية وأهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة وممثلي منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، نظم المكتب مناقشات عمل من أجل المشاركة بفعالية في تدخلات محددة تتماشى مع ولايات الشركاء.

١٥. وساهم العديد من الشركاء بالفعل في المجالات المواضيعية للتحالف من خلال اتخاذ إجراءات محددة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، على نحو ما أشير إليه في الاجتماعات الافتتاحية والمنتدى السنوي لعام ٢٠٢٥ والتبادلات الثنائية مع الأمانة. وتشمل المبادرات تدابير سياسية وتشريعية لتعزيز حقوق العمال والعدالة الاجتماعية واتخاذ قرارات لتكون بمثابة نموذج تجريبي لأحد التدخلات أو دمج مبادئ الانتقال العادل في استراتيجيات التنمية الوطنية وخطط العمل المناخية، بدعم من الحوار الاجتماعي والمشاورات الشاملة. وأكد الشركاء مجدداً التزامهم بتعزيز اتساق السياسات عبر النظام متعدد الأطراف، في حين تكثفت جهود التوعية والتواصل في مجال السياسات في المنتديات العالمية والإقليمية الرئيسية. ويجري إدراج التزامات جديدة في خطط عمل الشركاء تجسد التأثير المضاعف للتحالف على الارتقاء بتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية، بما في ذلك من خلال التوعية والمشاركة في المنتديات العالمية والإقليمية الكبرى، مثل الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية وكذلك في اجتماعات مجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومجموعة بلدان البريكس (البرازيل، الاتحاد الروسي، الهند، الصين، جنوب أفريقيا).

١٦. وتساهم منظمة العمل الدولية في تحديد مواضيع عمل التحالف، مما يعزز جهود المكتب الرامية إلى تحسين اتساق السياسات وتوسيع نطاق العمل في إطار جميع نتائج البرنامج والميزانية. وتقود كل تدخل رئيسي واحدة من إدارات السياسات بغية ضمان مواءمته مع الولاية المعيارية لمنظمة العمل الدولية وأولوياتها الاستراتيجية وإرشاداتها الثلاثية بالتوازي مع تنسيق المساهمات الداخلية. ويسعى هذا النهج المتكامل إلى إرساء أوجه التآزر بين مبادرات منظمة العمل الدولية وتجنب الازدواجية وتعزيز تأثير الاستراتيجيات وخطط العمل التي أقرتها الهيئات المكونة الثلاثية. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التحالف بنجاح إلى إقامة شراكات أقوى وزيادة الاستثمار في العمل اللائق وتحقيق نتائج أكثر فعالية في مجال العدالة الاجتماعية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وتفضي قيادة منظمة العمل الدولية - بوصفها الجهة المبادِرة بإنشاء التحالف والمضيفة لأمانته - إلى تعزيز دورها في صياغة الاستجابات متعددة الأطراف وتعزيز نُهج السياسات المتسقة القائمة على معايير العمل الدولية والهيكل الثلاثي، مع الارتقاء في الوقت نفسه بالبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وضمان بقاء العمل اللائق في صميم خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

التدخلات الرئيسية: آخر المستجدات

١٧. أحرزت التدخلات الرئيسية للتحالف تقدماً مطرداً منذ آخر تقرير للمستجدات تلقاه مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤. وقد أفضت الاجتماعات الافتتاحية التي عُقدت بين آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٢٥، مقترنة مع حملة توعية واسعة النطاق ودعوة إلى الشركاء لإبداء اهتمامهم، إلى تمهيد الطريق لتنفيذ المبادرات. وجرى تنفيذ معظم التدخلات الآن: فالأنشطة في طور التنفيذ وخطط العمل تتوسع مع تزايد مشاركة الشركاء. وستُستكمل بعض الأنشطة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، مما يوضح المستويات المتفاوتة من التقدم في التدخلات الرئيسية. ويمكن النظر في إدخال تعديلات على بعض التدخلات لإعادة تحديد نطاقها، بناءً على حالة التقدم المحرز فيها وإمكانية تحقيق النتائج المرجوة منها في السياق الحالي - على النحو الموضح في حجم الطموح وخطة الأنشطة المحددة؛ الإدارة السديدة والنموذج التشغيلي المعمول

به؛ القدرات التنفيذية والموارد المتاحة؛عدد الشركاء المؤكدين. ويرد أدناه ملخص للمستجدات الرئيسية المتعلقة بكل تدخل.[٧]

١٨. وما إدراج التحالف في النص المتفق عليه لمشروع الإعلان السياسي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلّا إشارة إلى الاعتراف القوي بدوره كمنصة تدعم تنفيذ الإعلان عند اعتماده. وسيجري تنظيم حدث خاص في مؤتمر القمة لتسليط الضوء على دور التحالف من خلال عرض المبادرات والشراكات الملموسة على أساس ١٤ تدخلاً رئيسياً، والتي تعرض العمل الجماعي من أجل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. وبالتطلع قدماً، سيتم التركيز على الآثار والنتائج القابلة للقياس مما سيرسخ قيمة التحالف في تعزيز التوافق والاتساق والعمل الجماعي.

١٩. **مركز التميز المعني بأوجه انعدام المساواة:** منذ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، اضطلع الشركاء المشاركون في تنظيم هذا التدخل بأنشطة للتوعية وحشد الموارد من أجل إنشاء المركز المقرر إطلاقه في مطلع عام ٢٠٢٦. وتجري حالياً مناقشات ثنائية مع الشركاء المهتمين بغية تحديد أوجه التآزر مع المبادرات الأخرى وتوفير الدعم التقني والمالي. وعلى المستوى الوطني، باتت النهج المتكاملة في التصدي لأوجه انعدام المساواة وتلبية الاحتياجات الأساسية تحرز تقدماً في البلدان الرائدة أيضاً بقيادة أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي الكونغو، قامت الحكومة بإطلاق هذه المبادرة من خلال تشكيل فريق عمل مشترك بين الوزارات، تحت إشراف المنسق المقيم للأمم المتحدة وبمشاركة شركاء اجتماعيين وإنمائيين ومنشآت ووكالات تقنية. ويجري حالياً تنفيذ خطة عمل تهدف إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق المنظمة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل أصحاب المشاريع بالغة الصغر، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء. وفي كولومبيا، تجرى حالياً دراسة تشخيصية لأوجه انعدم المساواة في عالم العمل بعد اختيار كولومبيا كبلد تجريبي لإعداد نهج يناسب سياقات البلدان. وثمة مناقشات جارية حالياً مع بلدان أخرى أبدت اهتمامها بتجربة هذا النهج. وستُستخدم الخبرات المكتسبة في هذه البلدان كأساس لوضع إطار مشترك لتحليل أوجه انعدام المساواة وإرشاد تصميم إصلاحات سياسية تتماشى مع سياق كل بلد لتلبية الاحتياجات الأساسية والحد من أوجه انعدام المساواة.

٢٠. **الائتلاف الدولي للمساواة في الأجور:** في عام ٢٠٢٥، حقق الائتلاف الدولي للمساواة في الأجور (الائتلاف) خطوات مهمة نحو تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وبناء الزخم حول الحركة العالمية للمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية. وأدت الجهود التي بذلتها أمانة الائتلاف لزيادة الوعي وحشد الالتزامات إلى تجدد الاهتمام وانضمام ٦ أعضاء جدد إلى الائتلاف، من بينهم ٣ حكومات، وتخطط ١١ حكومة أخرى للانضمام إليه. وكان التحالف العالمي عاملاً أساسياً في انضمام ثلاثة من الأعضاء الجدد. وعقد الائتلاف حدثين رئيسيين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥ في نيويورك، هما: الاجتماع السنوي للجنة التقنية واللجنة التوجيهية للائتلاف الدولي للمساواة في الأجور (١٨-١٩ أيلول/ سبتمبر) والاحتفال باليوم الدولي للمساواة في الأجور في ١٨ أيلول/ سبتمبر. وقد أتاحت هذه التجمعات الفرصة أمام الائتلاف أيضاً لعقد اجتماع لجنته التوجيهية والموافقة على خطة عملها لعام ٢٠٢٦. وسيكون من الضروري مواصلة جهود التوعية والمشاركة الشاملة في عام ٢٠٢٦ من أجل الحفاظ على التقدم المحرز وتعزيز التعلم بين الأقران. وستواصل أمانة الائتلاف جهودها في حشد الدعم السياسي والمالي، وستواصل منظمة العمل الدولية تقديم مجموعة واسعة من المساعدات التقنية إلى البلدان من خلال التدريب والأدوات الجديدة.

٢١. **اقتصاد قائم على حقوق الإنسان:** أُطلق هذا التدخل في نيسان/ أبريل ٢٠٢٥ وأحرز تقدماً من الناحية المفاهيمية والتشغيلية، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية وبالتعاون مع المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، وبفضل الإسهامات التي قدمتها مجموعة واسعة من الشركاء في الاجتماع الافتتاحي ومنتدى عام ٢٠٢٥. والهدف المنشود من هذا التدخل هو تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيتين والوصول إلى القضاء، وهي مسائل مرتبطة بإعمال حقوق الإنسان وحقوق العمال ذات الصلة على المستوى الوطني وبزيادة احترام الالتزامات التي تم التعهد بها طوعاً في القرارات الاقتصادية والسياسية. وشملت إحدى المبادرات الهادفة إلى تبادل المعارف والمنفذة بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عقد المؤتمر التاسع المنظم لشبكة العمل اللائق (جنيف، ٢-٤ تموز/ يوليه ٢٠٢٥). بالإضافة إلى ذلك، يجري دراسة المزيد من المنتجات والأدوات المعرفية مع الشركاء المهتمين، لا سيما الاتحاد الدولي لنقابات العمال. وعلى المستوى الوطني، يجري تنفيذ مبادرات تجريبية في رواندا وكينيا نزولاً عند طلب حكومتيهما، من خلال إجراءات مشتركة بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبمشاركة الشركاء الاجتماعيين. وثمة مناقشات دائرة مع بلدان أخرى حول تجربة المزيد من المبادرات، بالاستناد إلى الجهود والمبادرات القائمة مثل التحالف ٨-٧. وتشمل الأولويات في الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٥ وخلال عام ٢٠٢٦ ما يلي: وضع اللمسات

[٧] يمكن الاطلاع على العروض المفصّلة والمذكرات المفاهيمية على الموقع الإلكتروني للتحالف.

الأخيرة على خطة العمل متعددة الشركاء مع الفريق الأساسي؛ تعزيز التنفيذ على المستوى القطري؛ زيادة أنشطة التوعية على المستوى العالمي والبحوث والأدوات المتعلقة بالآثار الاقتصادية المترتبة على حقوق الإنسان الدولية ومعايير العمل المعنية.

٢٢. **نُظم غذائية منصفة:** أعيدت صياغة هذا التدخل عقب الاجتماع الافتتاحي وتعليقات الشركاء من أجل التصدي بفعالية لتزايد انعدام الأمن الغذائي والفقر، لا سيما في المناطق الريفية، من خلال تعزيز الوظائف اللائقة والدخل والأجور المعيشية وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية والنهوض بحقوق العمال ودعم الانتقال إلى السمة المنظمة، استرشاداً باستراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في الاقتصاد الريفي والمبادئ التوجيهية لسياسة منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز العمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية والاستنتاجات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٢ (٢٠٢٤) بشأن إضفاء السمة المنظمة والتوجيهات الصادرة عن اجتماع خبراء منظمة العمل الدولية بشأن سياسات الأجور، بما في ذلك الأجور المعيشية. كما تم تحديد تمكين المرأة؛ الإدارة السديدة الشاملة؛ تعزيز التنسيق مع التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، الذي أنشأته حكومة البرازيل، كمجالات عمل ذات أولوية. وتشمل الخطوات التالية المخطط لها حتى نهاية عام ٢٠٢٥ وخلال عام ٢٠٢٦ توحيد الفريق الأساسي؛ تعزيز الشراكات الاستراتيجية؛ أنشطة التوعية وتبادل المعرفة؛ بدء أنشطة على المستوى القطري، بالاستناد إلى المناقشات الجارية مع الشركاء المهتمين.

٢٣. **النُظم الإيكولوجية للإنتاجية من أجل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية:** شهد عام ٢٠٢٥ إحراز تقدم في تنفيذ الركائز الاستراتيجية الأربع للبرنامج وهي: البحوث وتوليد المعارف؛ إقامة الشراكات؛ الاتساق الاستراتيجي؛ توسيع نطاق العمل. وأفضت الدراسات العالمية والوطنية إلى زيادة الأدلة المتعلقة بالسياسات والتدخلات التي تعزز الإنتاجية والعمل اللائق، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة. وأقيمت شراكات جديدة، بما في ذلك مع الحكومة المصرية، أفضت إلى ضمان التمويل للمرحلة التالية. ويتم النظر في مقترحات إضافية لتنفيذ الأنشطة في المزيد من البلدان. كما يجري العمل مع المؤسسات الإقليمية لاستكشاف مبادرات مشتركة يمكن تنفيذها في إطار التحالف. وتشمل أولويات عام ٢٠٢٦ حشد الموارد وزيادة مشاركة الشركاء وتعزيز الاتساق بين استراتيجيات الإنتاجية والتوظيف على المستويين القطري والإقليمي، إلى جانب بذل الجهود الرامية إلى ضمان توطيد التعاون والدعم واسع النطاق من أجل الارتقاء بالنهج في سياقات وطنية جديدة. وستقوم اللجنة الاستشارية الاستراتيجية العالمية -وأعضاؤها حكومتا سويسرا والنرويج والاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأصحاب العمل ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - بمواصلة الإشراف على البرنامج وستكمّل عملها بمساعدة شركاء إضافيين مثل المجلس الدولي للأعمال الصغيرة.

٢٤. **مشاريع الأعمال المسؤولة من أجل مجتمعات شاملة ومستدامة:** أُطلق هذا التدخل في نيسان/ أبريل ٢٠٢٥ وحظي باهتمام واسع من جانب الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ونقابات العمال والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة. وازداد هذا الاهتمام بعد الجلسة التي عُقدت في منتدى عام ٢٠٢٥. وقد شهد عام ٢٠٢٥ إسهامات من جانب الشركاء وفعاليات مهمة، من بينها المؤتمر الدولي بشأن مشاريع الأعمال وحقوق الإنسان (تروبسدورف، ألمانيا، ٦ أيار/ مايو ٢٠٢٥) وإنشاء مركز تأهيل نقابات العمال بشأن العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وعقد جلسات متخصصة في الدورة ٢٩ لمؤتمر الاستثمار العالمي (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٢-٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥) ومنتدى الأمم المتحدة الرابع عشر بشأن مشاريع الأعمال وحقوق الإنسان (جنيف، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥). وفي آسيا، ركز الحوار الإقليمي الأول حول العدالة الاجتماعية الذي استضافته حكومة الهند على الممارسات التجارية المسؤولة وعرض عشر دراسات حالة وسلط الضوء على دور الشراكات متعددة أصحاب المصلحة في تعزيز حقوق العمال والنمو المستدام. وبالتوازي مع ذلك، أدخلت عدة بلدان أطر عمل تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول - مثل تشريعات العناية الواجبة وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وإدراج فصول عن الاستدامة في اتفاقات التجارة والاستثمار وخطط العمل الوطنية بشأن السلوك التجاري المسؤول/ مشاريع الأعمال وحقوق الإنسان - وأنشأت مراكز دعم لمشاريع الأعمال أو روّجت لإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية من خلال نقاط الاتصال الوطنية. ويجري العمل على الارتقاء ببناء القدرات عن طريق حافظة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية بشأن السلوك التجاري المسؤول ومن خلال مشاريع التعاون الإنمائي الإقليمي، ومنها على وجه الخصوص مشروع السلوك التجاري المسؤول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو مشروع يشمل تسعة بلدان. ومن أولويات عام ٢٠٢٦ مواصلة أنشطة التوعية والبحوث وحشد الموارد لتوسيع الشراكات ودعم السياسات القائمة على البيّنات وتعزيز العمل الجماعي.

٢٥. **تمكين الشباب من أجل العدالة الاجتماعية:** ارتقى هذا التدخل منذ إطلاقه بالجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب وإدماج أصواتهم في النقاش العالمي حول العدالة الاجتماعية، في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب. وقد بدأت منظمة العمل الدولية حملة توعية وتواصل مع شركاء التحالف لتعزيز التنسيق وحشد الدعم لتنفيذ أولويات الشباب. وقد عُقد حوار رفيع المستوى بين الأجيال خلال منتدى التحالف لعام ٢٠٢٥ جمع الشركاء وممثلي الشباب لتبادل الآراء

وتوطيد التعاون، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة للشباب بصفته الشريك الرئيسي. وبالاستناد إلى هذه المبادرات والتبادلات، تستمر التحضيرات للنسخة المقبلة من المنتدى العالمي المعني بعمالة الشباب (مقاطعة جيونجي دو، جمهورية كوريا، ١٥-١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥). وسيجمع هذا المنتدى الذي سيكون موضوعه "الشباب والمقاطعات ومستقبل العمل" أكثر من ١٠٠ مشارك شاب بالإضافة إلى واضعي السياسات والخبراء لوضع توصيات قابلة للتنفيذ يقودها الشباب. وستنطلق في عام ٢٠٢٦ سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بعنوان "تمكين الشباب من أجل العدالة الاجتماعية" على منصة مبادرة YouthForesight وستسعى إلى زيادة بلورة مناقشات المنتديين والاستفادة من شبكة الشباب الأفريقي من أجل العدالة الاجتماعية وحدث Ideathon 2025 من أجل العدالة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٦. **الذكاء الاصطناعي المؤثر اجتماعياً:** يستند هذا التدخل إلى المبادرات الحالية ويستفيد من الجهود الجماعية المبذولة لزيادة الأثر الاجتماعي للذكاء الاصطناعي. ومنذ انعقاد الاجتماع الافتتاحي في نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، تم إحراز تقدم في تعزيز المشاركة وصياغة خطة التنفيذ. وقد تحقق إنجازان رئيسيان هما: إنشاء شبكة المراصد التعاونية المعنية بالذكاء الاصطناعي في العمل، بالتعاون مع وزارة العمل الفرنسية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وانضمام منظمة العمل الدولية إلى التحالف من أجل مهارات الذكاء الاصطناعي، وهو منصة تعاونية لتعزيز القدرات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في تموز/ يوليه ٢٠٢٥، بدعوة من الاتحاد الدولي للاتصالات. وقد أتاح الحوار التفاعلي حول الذكاء الاصطناعي المؤثر اجتماعياً، الذي عُقد خلال منتدى التحالف لعام ٢٠٢٥ فرصة للشركاء من أجل تبادل الخبرات ووجهات النظر، مما أبرز الاهتمام الشديد بحالات التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي ودور الحوار الاجتماعي في الإدارة السديدة للذكاء الاصطناعي ووضع السياسات القائمة على البيّنات. وستتمثل المرحلة التالية في تكثيف تبادل المعارف وتوثيق الدروس المستخلصة، مع الاستفادة من المنصات القائمة مثل شبكة المراصد والتحالف من أجل مهارات الذكاء الاصطناعي ومبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات "الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام". وتشمل الحصائل المخطط تحقيقها بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ وخلال عام ٢٠٢٦ عقد الاجتماع الثاني لشبكة المراصد وإطلاق سلسلة من الندوات المتخصصة عبر الإنترنت ومواصلة التعاون في مجال تنمية المهارات والنهج التنظيمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعالم العمل.

٢٧. **المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل (المسرّع العالمي):** في عام ٢٠٢٥، جرى توسيع نطاق الأنشطة المنفذة في إطار المسرّع العالمي لتشمل ١٨ بلداً رائداً. وقد وافقت ثمانية بلدان على خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها، بينما توجد سبعة بلدان أخرى في مراحل متفاوتة من إعدادها. وتدعم خرائط الطريق وتقود الإصلاحات المتكاملة للحماية الاجتماعية والعمل اللائق والانتقال العادل وسيجري تنفيذها في إطار ١٤ برنامجاً للأمم المتحدة و٩ برامج مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، مثل برنامج أوزبكستان حيث يهدف قانون التأمين الاجتماعي الجديد هناك إلى توسيع نطاق التغطية ليشمل نسبة ٤٤ في المائة من السكان غير المحميين حالياً. ويواصل مرفق الدعم التقني تقديم المساعدة المناسبة لكل سياق على حدة، بما في ذلك إجراء التشخيصات الاقتصادية الكلية واستعراض الإنفاق وأطر الرصد في البلدان الرائدة. كما أحرز التعلم بين بلدان الجنوب تقدماً من خلال المنتديات الإقليمية. واستقطبت الجولة الثانية من التمويل ٥١ اقتراحاً، ومن المتوقع أن يستفيد ٢٠ بلداً من الدعم. وتتواصل الجهود الرامية إلى مواءمة تمويل مصارف التنمية العامة. وقد حظي العامل المسرّع بالاعتراف في المنتديات العالمية الرئيسية، بما في ذلك شبكة مؤتمر قمة التمويل المشترك والمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية (إشبيلية، إسبانيا، ٣٠ حزيران/ يونيه - ٣ تموز/ يوليه ٢٠٢٥) ومنصة إشبيلية للعمل والمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة ومجموعة العشرين، كما أنه مدرج في حدث جانبي مخصص في مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي. وفي الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٥ وخلال عام ٢٠٢٦، ستركز الجهود على تنفيذ خرائط الطريق وصرف التمويل وتقديم الدعم التقني والمشاركة الاستراتيجية في العمليات العالمية.

٢٨. **مبادرة الأجور المعيشية:** في أعقاب الاجتماع الافتتاحي في عام ٢٠٢٥، اكتسبت هذه المبادرة زخماً مع تزايد مشاركة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنشآت، مما يؤكد الاعتراف المتزايد بالأجور المعيشية بوصفها دافعاً للعدالة الاجتماعية. ومن بين المعالم الرئيسية عقد اجتماع رفيع المستوى في ٢٨ و٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥ مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وشركائها من أجل مناقشة سُبل تعزيز الأجور المعيشية من خلال العمل التعاوني. بالإضافة إلى ذلك، أدت جلسة لتسليط الضوء في منتدى التحالف لعام ٢٠٢٥ إلى تعزيز زخم المبادرة وزيادة إطلالتها. وقد ساهم الحوار الإقليمي رفيع المستوى بعنوان "وضع برنامج الأجور المعيشية في آسيا والمحيط الهادئ" (كولومبو، سري لانكا، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥)، في توطيد المشاركة الإقليمية. وستُعرض المبادرة أيضاً خلال الحدث الجانبي لمؤتمر القمة الاجتماعي العالمي بعنوان "تعزيز الأجور المعيشية من أجل العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة"، وهذا ما يبيّن أهميتها المتزايدة في المناقشات السياسية العالمية. ويوفر النص المتفق عليه لمشروع الإعلان السياسي لمؤتمر القمة الاجتماعي العالمي فرصة لتوسيع نطاق الدعم وزيادة الشراكات، لا سيما في بلدان الجنوب، حيث إنّ المبادرة في

وضع يهيئ لها تحفيز الدعم وتعزيز تنفيذ برنامج الأجور المعيشية التابع لمنظمة العمل الدولية من خلال إرساء أوجه التآزر وتوفير المدخلات الاستراتيجية بغية تعظيم أثره.

٢٩. **الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع:** اكتسب هذا التدخل منذ إطلاقه إطلالة ودعم بفضل مختلف المشاركات العالمية. وفي مؤتمر هامبورغ الثاني للاستدامة (٢-٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢٥)، انعقدت جلسة مخصصة بعنوان "الانتقال العادل للجميع: من المفاهيم إلى العمل الملموس روّجت لتوليد فرص عمل قابلة للتوسع والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي الشامل، مع التركيز على مشاركة الشباب والنساء. ووفر منتدى عام ٢٠٢٥ منصة للتبادل بين القطاعات بشأن تحولات الطاقة والمساهمات المحددة وطنياً واستراتيجيات الانتقال العادل. وانعقد حدث جانبي على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (بون، ألمانيا، ١٦-٢٦ حزيران/ يونيه ٢٠٢٥) جمع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وركّز الانتباه على التحولات المتعلقة بالوظائف من خلال الحوار الاجتماعي. وينضم المزيد من الشركاء إلى المبادرة مع تزايد الزخم الناجم عن الدعوة إلى العمل وظهور أطراف موقعة جديدة، منها اللجنة الرئاسية المعنية بالمناخ في جنوب أفريقيا والاتحاد الصومالي لنقابات العمال. وتتمثل الأولويات في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ في تكثيف المشاركة عبر المنصات العالمية الرئيسية، ولا سيما الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف، مع التركيز على الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي يتيحها التحول الإيكولوجي وضمان النمو الشامل وتوليد فرص العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستركز الجهود على تعزيز الشراكات، من خلال المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والمبادرات التي يقودها شركاء التحالف - مما يتيح تقديم الدعم إلى البلدان من أجل زيادة تأثير الإجراءات وترجمة الالتزامات العالمية إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

٣٠. **الشراكة من أجل القطن:** شهد عام ٢٠٢٥ إحراز تقدم مطّرد مع تحقيق عدة مراحل استراتيجية. ففي اجتماع اللجنة التوجيهية الذي انعقد في القاهرة في نيسان/ أبريل، تم اعتماد تقارير مجموعة البلدان الأربعة المنتجة للقطن (C4+) وقدمت المؤسسات المالية الدولية عرضاً شرح كيف يمكن لأدواتها أن تدعم الأولويات الوطنية في مجال الاستثمار، كما أُدخلت تعديلات على إطار الإدارة السديدة. واكتملت في آذار/ مارس المشاورات الوطنية بشأن مشروع الخطة العشرية لتطوير قطاع القطن والمنسوجات والملابس. ونزولاً عند طلب حكومات الدول المنتجة للقطن، جرى تكثيف أنشطة بناء القدرات ونُظمت ورشة عمل إقليمية في باماكو في ١٠ و١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥ جمعت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة بهدف مواءمة الاستثمارات وأولويات التعاون الإنمائي. ومن بين الإنجازات المرتقبة وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز الاستثمار وعقد جلسة رفيعة المستوى في النسخة الحادية والعشرين لمنتدى الاستثمار التابع للمؤتمر العام لمنظمة اليونيدو (الرياض، ٢٣-٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥) بالإضافة إلى التواصل الموجه مع العلامات التجارية وتجار التجزئة. وتلبية لطلبات الدول الأعضاء، يجري التخطيط لحشد دعم أوسع للشراكة خلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية (الكاميرون، ٢٦-٢٩ آذار/ مارس ٢٠٢٦)، وذلك في إطار تحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في استقطاب استثمارات مستدامة بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي واستحداث ٥٠٠ ٠٠٠ وظيفة لائقة، لا سيما للنساء والشباب.

٣١. **الاستثمار المستدام من أجل العدالة الاجتماعية:** أحرز هذا التدخل منذ إطلاقه تقدماً في إبرام الشراكات ووضع الأسس للأنشطة المستقبلية. فقد تعاون معهد جنيف للدراسات العليا مع منظمة العمل الدولية لوضع تقرير سردي قائم على البيّنات يربط بين الاستثمار المستدام ونتائج العمل اللائق. وفي أيار/ مايو ٢٠٢٥، ساهمت منظمة العمل الدولية في حوار حول مواءمة تمويل التنمية مع الأهداف الشاملة منخفضة الكربون خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس رابطة المؤسسات الأفريقية لتمويل التنمية، وبدأت التعاون مع مؤسسات الضمان الأوروبية لتعزيز ممارسات قياس الأثر. كما أثمر العمل المشترك مع مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن بلورة مشروع إرشادات للمؤسسات المالية بشأن الخدمات المصرفية ووضع أهداف تتعلق بالعمل اللائق، وقد عُرض في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وانضمت منظمة العمل الدولية أيضاً إلى لجنة رفيعة المستوى بشأن تمويل السلامة والصحة المهنيتين في معرض EXPO 2025 (أوساكا، اليابان) وإلى اللجنة التوجيهية لفريق العمل المعني بانعدام المساواة والمعلومات المالية ذات الطابع الاجتماعي. ومن بين الإنجازات المخطط لها بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ وخلال عام ٢٠٢٦ تفعيل مركز تمويل الانتقال العادل وتنظيم حوارات محددة الأهداف مع الجهات الفاعلة في القطاع المالي وتعزيز ممارسات قياس الأثر الاجتماعي والانخراط مع فريق العمل المعني بالتمويل المستدام التابع لمجموعة العشرين، واعتبار "مؤتمر قمة بناء الجسور" لعام ٢٠٢٥ منصة رئيسية للتواصل. وفيما يتعلق بالمستقبل، تشمل الأولويات ما يلي: تشكيل مجموعة أساسية؛ تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي وشبكات الضمان؛ تحديد حلول لاستقطاب رأس المال من أجل تحقيق النتائج المنشودة في مجال العدالة الاجتماعية.

٣٢. **الدعوة إلى الحوار الاجتماعي بوصفه أداة الإدارة السديدة لتعزيز العدالة الاجتماعية:** أحدث هذا التدخل منذ إطلاقه زخماً قوياً لصالح الحوار الاجتماعي من خلال حشد الشركاء، لا سيما خلال جلسة منتدى عام ٢٠٢٥ المخصصة لدعم الانتقال العادل عن طريق الحوار الاجتماعي، التي أبرزت الروابط المتداخلة وأفضت إلى التزامات ملموسة أعلنها

الشركاء. وكان من أبرز النتائج إعلان وزاري بشأن العدالة الاجتماعية بقيادة حكومة بيرو وقّعه وزراء العمل في اكوادور وغيانا وباراغواي وبيرو، مع إمكانية إضافة توقيعات أخرى لاحقاً. ويهدف هذا التعهد الإقليمي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي بوصفه أداة للإدارة السديدة وتعزيز تبادل الخبرات. وفي الوقت نفسه، تعمل حكومة قبرص على وضع برنامج لبناء القدرات يهدف إلى تعزيز المؤسسات الوطنية وتزويد شركاء التحالف بأداة عملية لتنفيذ الحوار الاجتماعي. كما وسّع التحالف رقعة نشر تقرير الحوار الاجتماعي لعام ٢٠٢٤ وروّج له في سانت لوسيا والصين وسويسرا وكندا، ومن المخطط تنظيم المزيد من الفعاليات في تشرين الأول/ أكتوبر.

٣٣. وصيغت قائمة التدخلات الرئيسية المذكورة آنفاً عن طريق الحوار مع الشركاء ولن تتوقف عند هذا الحد. وقد أبرز هذا الحوار مسألة السمة غير المنظمة باعتبارها عنصراً ذا تأثير كبير على تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق العمل اللائق وضمان التنمية المستدامة وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية. وخلال الدورة ١١٣ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠٢٥) جرت مناقشة عامة حول النُهج المبتكرة للتصدي للسمة غير المنظمة وتعزيز الانتقال إلى السمة المنظمة من أجل النهوض بالعمل اللائق. وذكّرت الاستنتاجات المتعلقة بالمناقشة العامة بالأهمية الكاملة لتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) وسلّمت بالتحديات الماثلة أمام معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء السمة غير المنظمة، واستندت إلى الدروس المستخلصة والفرص الناشئة لتسريع الانتقال إلى السمة المنظمة دون ترك أحد خلف الركب، من خلال دعم استراتيجيات متكاملة ومنسقة تجمع بين النُهج الوطنية والمحلية والقطاعية.

٣٤. وتدعو الاستنتاجات صراحة منظمة العمل الدولية إلى الاستفادة من الزخم الذي أوجده التحالف والمسرّع العالمي ومؤتمر القمة الاجتماعي العالمي، من أجل تعزيز الالتزامات المشتركة نحو إضفاء السمة المنظمة على نحو فعال وزيادة التمويل المحلي والدولي لدعم الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. وبالتالي، فإنّ تعزيز الانتقال إلى السمة المنظمة هو عنصر أساسي في تحقيق أهداف التحالف ويستدعي توطيد التعاون في منظومة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية العامة، إلى جانب الاستفادة من ولاية منظمة العمل الدولية الثلاثية للدعوة إلى وضع حلول متسقة وشاملة ومستدامة. وفي إطار التحالف، ثمة عدة تدخلات رئيسية تضع موضوع إضفاء السمة المنظمة في صميمها، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

(أ) النظم الإيكولوجية الإنتاجية المؤاتية للعمل اللائق والعدالة الاجتماعية، وهي مجال سياسات رئيسي حددته استنتاجات المناقشة العامة لعام ٢٠٢٥ وتشكل مساراً مهماً لتفعيل المكون المتعلق بإضفاء السمة المنظمة في الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي؛

(ب) المسرّع العالمي، حيث إنّ التصدي للسمة غير المنظمة هو في الأصل مكون برنامجي أساسي فيه؛

(ج) النظم الغذائية العادلة لمكافحة الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي، حيث يتم بالفعل التعامل مع مكون الانتقال إلى السمة المنظمة في إطار برامج منظمة العمل الدولية، مثل استراتيجية إضفاء السمة المنظمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومشروع "تسريع وتيرة الإجراءات للقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد والإمداد في أفريقيا".

ويتيح هذا الموضوع أيضاً فرصاً لإطلاق نداءات مشتركة للعمل، لا سيما في سياق التدخلات المتعلقة بمشاريع الأعمال المسؤولة من أجل مجتمعات شاملة ومستدامة ومركز التميز المعني بانعدام المساواة والذكاء الاصطناعي المؤثر اجتماعياً.

٣٥. وتدعو الاستنتاجات أيضاً إلى وضع خارطة طريق شاملة ومحددة زمنياً، بالتشاور مع الهيئات المكونة الثلاثية من أجل إضفاء السمة المنظمة بشكل فعال وقابل للتكيف مع السياقات الوطنية ويكون لها أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وإطار واضح لغرض متابعتها. ومن شأن هذه الوثيقة أن تحسّن تنفيذ التوصية رقم ٢٠٤ على مستوى العالم وأن تدعم الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي، مما يوطد الالتزامات المشتركة ويزيد التمويل لدعم الانتقال إلى السمة المنظمة. وستصدر في الوقت المناسب دعوة إلى شركاء التحالف من أجل تقديم اشتراكاتهم.

التواصل والتوعية وإدارة المعارف

٣٦. يتطلب تعزيز العدالة الاجتماعية تنسيق العمل بين مختلف أصحاب المصلحة في مجموعة متنوعة من القطاعات والأقاليم والمؤسسات. وبغية تحقيق ذلك، أسند التحالف الأولوية للتوعية الاستراتيجية والتواصل باعتبارهما أداتين أساسيتين لحشد الدعم وصياغة التقارير السردية وزيادة التأثير في السياسات. وتستند استراتيجيته إلى ركيزتين هما: إعطاء العدالة الاجتماعية مكانة أكبر في الخطاب السياسي من أجل التأثير في السياسات العامة؛ تعزيز التعاون متعدد الأطراف من خلال جعل التحالف منصة مركزية للعمل المنسق. وبما أنّ التحالف يعمل على أساس طوعي ويعتمد على مدى استعداد الشركاء للمشاركة في تنفيذ برنامجه المشترك، يجري تشجيع الشركاء على المشاركة بنشاط في جهود التوعية والتواصل

للدفاع عن قضية العدالة الاجتماعية واستثارة وعي واضعي السياسات وحشدهم. كما يُدعى الشركاء إلى إدراج مكون العدالة الاجتماعية في المنتديات الدولية أو الإقليمية الكبرى التي يشاركون فيها.

٣٧. وبغية تحويل هذه الرؤية المتمثلة في النهوض بالعدالة الاجتماعية إلى واقع ملموس، أعدت أمانة التحالف خطة شاملة للتوعية والتواصل صادقت عليها مجموعة التنسيق. ويمثل الموقع الإلكتروني للتحالف مركزاً رئيسياً للمعلومات والفعاليات ومشاركة الشركاء، ويضم أقساماً مخصصة لمنتدى التحالف واليوم العالمي للعدالة الاجتماعية. ويتم تحديث الموقع بانتظام لضمان ظهور برنامج التحالف الآخذ في التطور وتأثيره بشكل دائم. وقد وسّع التحالف نطاق انتشاره من خلال قنوات كثيفة التفاعل، بما في ذلك الجمهور المتنامي على منصة LinkedIn (الذي يضم ما يقرب من ١ ٠٠٠ متابع) ومن خلال نشرة إخبارية شهرية تصل إلى أكثر من ١ ٠٠٠ جهة من أصحاب المصلحة - وكلاهما يجسد الاهتمام الكبير الذي يوليه الشركاء للتواصل بانتظام وشفافية. كما أُطلقت منصة مخصصة للشركاء في نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ لدعم تبادل الأفكار والأدوات بصورة فورية، مما يعزز التعاون والملكية المشتركة لمهمة التحالف.

٣٨. وقام التحالف، في إطار حملته العالمية للتوعية، بعرض وتصنيف أهم الفعاليات التي نظمها الشركاء بدعمٍ من أمانته. وغطت هذه الفعاليات جميع القارات، من بوجمبورا إلى بيروت ومن أوساكا إلى أستانا ومن بروكسل إلى أبيدجان ومن إشبيلية إلى ليما ومن نيودلهي إلى أنقرة ومن نيويورك إلى الدوحة. وتناولت مجموعة من المواضيع المتوائمة مع أولوياته وأبرزت جهود التحالف وجمعت أصحاب المصلحة حول أهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة الحوارات الإقليمية والإعلانات الوزارية ومؤتمرات القمة العالمية والاجتماعات رفيعة المستوى والفعاليات الجانبية التي تجسد جميعها التزام التحالف بتحويل التوعية إلى عمل ملموس. وسيعزز التحالف تكثيف جهوده في مجال التوعية والتواصل خلال مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي المقبل. ومن شأن الفعاليات التي ستنظَّم بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٦ وغيرها من الفعاليات أن تسهم في مواصلة إبراز نشاط التحالف.

٣٩. وتتمثل وسيلة التدخل الثالثة لدى التحالف في توليد ونشر المعارف حول العدالة الاجتماعية بغية تعزيز اتساق السياسات وصياغة النقاشات والإجراءات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. ويتضمن ذلك جمع ونشر المعارف والبيانات ذات الصلة وكذلك الاستناد إلى رؤى جديدة لإرشاد الإجراءات. وبغية الارتقاء بهذا النشاط، تم تقديم خطة لتوليد المعارف ونشرها إلى مجموعة التنسيق في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. واستناداً إلى هذه الخطة، بدأ شركاء التحالف في الاستعداد لنشر بياناتهم ومعلوماتهم وخبراتهم العملية المتعلقة بالتدخلات الأربعة عشر الرئيسية عبر الإنترنت على الموقع التحالف. وتُسهل هذه المنصة الإلكترونية المتاحة مسبقاً للشركاء التفاعل وتبادل التحديات والاحتياجات المعرفية والتعاون فيما بينهم. كما يُشجَع الشركاء الذين لديهم شبكات واسعة من الخبراء على التعاون مع غيرهم لتقاسم هذه الشبكات وتوسيعها. وخلال الأشهر المقبلة، سيجري تعزيز وسيلة التدخل هذه وستضفى اللمسات الأخيرة على هيكليتها في عام ٢٠٢٦، بالاستفادة من تنفيذ التدخلات الرئيسية والأدوات سهلة الاستخدام لتتبع إنجازات الشركاء والمعلومات المشتركة. كما تُشجَع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والشركاء على دعم هذه الجهود.

◄ مشروع القرار

٤٠. **أحاط مجلس الإدارة علماً بآخر المستجدات عن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية الواردة في الوثيقة GB.355/INS/5 وطلب من المدير العام أن يأخذ في الاعتبار إرشاداته عند مواصلة تطوير التحالف.**